العدد 10 لسنة 2023
No 10 August 2023
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952-Electronic ISSN 2790-1254

أصول النحو عند المبرِّد

ا.م.د مشكور حنون كاظم عزيز
جامعة كربلاء /كلية العلوم الاسلامية
Email:mashkour78@gmail.com

الملخص

تعدّ العلّة في اللّغة مسألة من أبرز المسائل التي شغلت تفكير قسم كبير من النحويين القدماء والمحدثين على حدّ سواء، وقد نشأت منذ المراحل الأولى لظهور النّحو العربيّ، وهي تقدم على تفسير الأحكام اللّغوية وتوضيحها، ممّا يقرّبها من الأذهان، ويجعلها أدعى للسيرورة والتقبّل، وقد يختلف النحويون واللّغويون فيما بينهم في تفسير العلّة بحسب الحاجة إلى ذلك، وبالنّظر إلى ما قام به العالم النّحوي (392ه) في كتابه(التّصريف المملوكيّ)، فإنّ الدّارس يلحظ أنّه أقام كتابه هذا على أساس معرفة العلل الصرفيّة لكثير من المسائل الملتبسة في علم التّصريف العربيّ، وقد ضرب أمثلة كثيرة على هذه العلل، منها علّة اختيار(ف ع ل) معيارا للميزان الصّرفيّ، وعلّة زيادة الألف والواو والياء، وعلّة إبدال الألف من الواو والياء، وعلّة إبدال الهمزة هاء، وعلّة حذف الياء من الضمائر، وعلّة قلب الواو ياء، وعلّة إبدال ياء اسم الفاعل من الفعل الأجوف همزة، وعلّة البناء في الأحرف والأفعال والأسماء، وغير ذلك من العلل التي تطرّق إلى دراستها في كتابه المذكور.

الكلمات المفتاحية :الاصول ، النحو، المبرد، النشأة ، الملامح

The Basis Of Grammar At Almubarid

Mashkoor Hanoon Kadhim
University of Kerbala / College of Islamic Sciences

Abstract

The problem in the language is one of the most prominent issues that preoccupied the thinking of a large section of ancient and modern grammarians alike، and it arose since the early stages of the emergence of Arabic grammar، and it advances the interpretation and clarification of linguistic rulings، which brings them closer to the minds، and makes them more conducive to process and acceptance، and it may differ Grammarians and linguists among themselves in interpreting the reason according to the need for that، and in view of what the grammarian (Ibn Jinni) did in his book (Mamluk Conjugation)، the student notes that he based his book on the basis of knowing the morphological causes of many ambiguous issues in the science of Arabic conjugation And he gave many examples of these reasons، including the reason for choosing (fa'l) as a criterion for the morphological scale، the reason for adding the alif، the waw، and the ya'، the reason for replacing the alif with the waw and the ya'، the reason for replacing the hamza with a ha'، the reason for deleting the ya from the pronouns، and the reason for the inversion of the waw with the ya'. The reason for replacing the subjective noun "ya" from the hollow verb is hamza، and the reason for the construction in letters، verbs، and nouns، and other reasons that he touched on studying in his aforementioned book.

Keywords: origins, syntax, radiator, genesis, features

المقدّمة

الحَمَدُ لله الذي نوَّر بكتابه القلوب، وأنزلهُ في أوجز لفظٍ وأعجَز أسلوب، فأعيَتْ بلاغتُهُ البلغاء، وأعجزتْ حِكمتُهُ الحُكماء، الذي جَعَلَ الحَمْدَ فاتحة أسراهِ، وخاتمة تصاريفه وأقداره، وأُصلي وأُسلم على رسوله المصطفى، ونبيّه المرتضى، معلِّم الحكمة، وهادي الأُمة، أرسله بالنور الساطع، والضياء اللآمع محمد بن عبد الله وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار.

أما بعد ... فإن علم النحو علم شريف؛لأنه يتوصل به إلى علم أشرف وهو معرفة كلام خير الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو من أسمى العلوم قدرا وأنفعها أثرا به ننطق فصيحا ونكتب صحيحا، وبه سلم القرآن الكريم من عادية التحريف واللحن ثم البحث في أصول النحو العربي يفتح آفاق البحث النحوي أمام الباحثين وتدفعهم للتفكير في كثير في معرفة هذه الأصول وأدلتها وقواعدها ولهذا آثرت الباحثة أن يكون موضوع بحثها هو (أصول النحو عن المبرد) درست في التمهيد حياة العالم النحوي المبّرد ونشأته العلمية، وجاء الفصل الأول منتظما على مبحثين تناولت فيها أصول النحو العربي عند القدماء، أما الفصل الثاني فقد خصصته للحديث عن الأصول السماعية والقياسية والاجماع وغيرها من الأدلة النحوية عن المبّرد، وبيَّنت في الخاتمة أهم النتائج المستحصلة .

التمهيد

المبرِّد حياته ونشأته العلمية

أولاً: ولادته ونشأته:

يزخر تاريخنا الإسلامي بشخصيات أثرت مكتبتنا العربية وبذلت جهدا خصبا في وضع أصول النحو العربي و قواعده وجمع تراثنا اللّغوي، ومن بينها شخصية النحوي المعروف بالمبرّد، واسمه محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، وينتهي نسبه بـ(ثمالة)، وهو عوف بن أسلم من الأزد، وقد لُقب بالمبرِّد قيل: لحسن وجهه، وقيل: لدقته وحسن جوابه، ونسبه بعضهم إلى البردة تهكمًا، وذلك غيرة وحسدًا، ويعد أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، أحد الأعلام الكبار في تاريخ العربية أدباً ولغة يشغل مكانة مهمة في التاريخ النحوي لأن رياسة النحو البصري انتهت إليه ، على حين انتهت رياسة النحو الكوفي الى معاصره ثعلب، وعن طريق الأخذ عنهما نشأ مذهب نحوي جديد هو المذهب البغدادي، ولد المبرد بالبصرة أوائل القرن الثالث (210هـ تقريباً) ، وبها نشأ، وتلمذ للجرمي وأبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهم من شيوخ البصرة ، درس كتاب سيبويه وأحاط به و نقد بعض ما فيه بعد ذلك، على أن الكتاب ظل مسيطراً عليه سيطرة تكاد تكون كاملة مما نلحظ مظاهرة في المقتضب الذي نختار لك منه نصا[1] ، بعد ذلك انتقل المبرد الى سر من رأى أيام المتوكل ثم انتقل الى بغداد بعد مقتله، وبها استقر، وفيها كانت معاصرته لثعلب ، ومناظراته اللغوية معه التي أثرت النشاط العلمي في بغداد حينذاك والتي حولت التعصب المدرسي الى الأخذ عنهما معاً والانتفاء من كلا المذبين، وقد تلمذ للمبرد عدد من كبار النحويين منهم الزجاج وأبو بكر بن السراج، توفي في بغداد عام 285ه[2] .

ثانياً: مكانته العلمية:

صار المبرّد زعيم النحويين في البصرة بعد وفاة شيخه المازني، وأصبح إمام عصره في الأدب واللغة بلا منازع م، فأقبل عليه الدارسون من كل حدب وصوب، وصار بيته كعبة لطلاب العلم ورواد المعرفة من كل مكان، ومنتدى للوجهاء والعظماء والأعيان، قال عنه الخطيب البغدادي: كان المبرِّد عالما فاضلا موثوقا في الرواية، وقال ابن كثير: كان ثقة ثَبَتا فيما ينقله، وقال "القفطي: كان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وملوكية المجالسة، وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الخط، وصحة العزيمة، وقرب الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق؛ على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه، وقال عنه: ياقوت الحموي: كان إمام العربية، وشيخ أهل النحو ببغداد، وإليه انتهى علماؤها بعد الجرمي والمازني، وقال عنه الزبيدي: كان بارعًا في الأدب وكثرة الحفظ والفصاحة وجودة الخط، واختصه كثير من سراة

(1) ينظر: دروس في المذاهب النحوية: د. عبده الراجحي: 62 .
(2) ينظر: المصدر نفسه 63 .

القوم وأعيانهم لتأديب أبنائهم لما عُرف عنه من العلم والفضل والأدب، وما اشتهر به من المروءة والوفاء[1] .

ثالثاً: مؤلفاته ومصنفاته:

من أهم مؤلفات المبرد العلمية التي وصلت إلينا هي

1- الكامل: وهو من الكتب الرائدة في فن الأدب، شرحه (سيد بن علي المرصفي) في ثمانية أجزاء كبيرة بعنوان (رغبة الآمل في شرح الكامل).
2- الفاضل: وهو كتاب مختصر يقوم على أسلوب الاختيارات، ويعتمد على الطرائف وحسن الاختيار .
3- المقتضب: ويقع في ثلاثة أجزاء ضخمة، ويتناول كل موضوعات النحو والصرف بأسلوب واضح مدعَّم بالشواهد والأمثلة .
4- شرح لامية العرب .
5- ما أتفق لفظه وأختلف معناه من القرآن المجيد .
6- المذكر والمؤنث [2].

الفصل الأول

المبحث الأول: أصول النحو السماعية

الأصل فى اللغة: ورد فى معاجم اللغة أن الأصل أسفل كل شئ[3]، وقد توسع فى هذا المعنى باستعماله فى عدة معان، لكثرة دوران هذه الكلمة. فأساس الحائط أصله، وأصل كل شئ ما يستند وجود ذلك الشئ إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول[4]، وأصل كل شئ قاعدته التى لو تُوهِّمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها سائرة[5]، ((والأصل ما يبنى عليه غيره، وهو فى اللغة: عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره))[6].

أصول النحو فى الاصطلاح النحويين: قال الأنبارى: ((أصول النحو: أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هى أدلة الفقه التى تفرعت عنها جملته وتفصيله))[7]، وعرَّفه السيوطي بقوله: هو((علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هى أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل))[8]، وعرَّفه أحد الباحثين بقوله: أصول النحو تلك الأسس والأركان التي بنى عليها هذا النحو فى مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحويين فى آرائهم وخلافهم وجدلهم[9]، فهذه الأسس والأركان التى قام عليها النحو العربى التي بموجبها استطاع النحويون أن يسيروا عليها فى نحوهم وفق ما سار عليه لسان العرب الذين استشهد بكلامهم، وأن يعرفوا ما هو صحيح فيتبعوه، وما هو فاسد فيجتنبوه[10]، وعلى هذا فعلم أصول النحو خاص بالأدلة الاجمالية المثبتة للقضايا الكلية، أما علم النحو فقد عرّفه ابن جني بقوله: ((انتحاء سمت كلام العرب، فى تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها فى

---

(1) ينظر: بغية الوعاة: 1/ 269 .
(2) ينظر: المبرد حياته وآثاره: 94، لأحمد حسنين القرني، وعبد الحميد فرغلي علي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة، 1971م .
(3) ينظر: تهذيب اللغة للأزهرى، والقاموس المحيط، ولسان العرب – ط دار المعارف، والمعجم الوسيط مادة (أصل) – ط دار المعارف (1400هـ – 1980م).
(4) ينظر: المصباح المنير مادة (أصل)
(5) ينظر: المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى: 26 كتاب الألف – دار الكتب العلمية – بيروت (1418هـ – 1997م).
(6) التعريفات للجرجانى: 32، دار الكتب العلمية – بيروت (1421هـ – 2000م).
(7) لمع الأدلة لابن الأنبارى: 80 – تحقيق أ./ سعيد الأفغانى (1377هـ – 1957م) – مطبعة الجامعة السورية.
(8) الإصباح فى شرح الاقتراح: 25 – تحقيق د./ محمود فجال – دار القلم – دمشق (1409هـ – 1989م).
(9) أصول النحو العربى: المقدمة د./ محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة 1982م.
(10) أصول النحو العربى: المقدمة د./ محمد عيد.

الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها رد إليها))[1]، وهناك تعريف آخر يقول: ((النحو علم يعرف به أحوال الكلام العربى من حيث الإعراب والبناء والتعريف والتنكير والتقديم والحذف والاتصال والانفصال والتأنيث والتذكير والتعدى واللزوم وما إلى ذلك مما يدخل فى تنظيم الجملة وإصلاح الكلام))[2] وعلى هذا فعلم النحو خاص بالصور الجزئية المستعملة فى اللسان العربي .

موضوع أصول النحو

أصول النحو: هو أدلة النحو نفسها بحثا عن حقيقتها وأقسامها وترتيبها وطريقة الاستدلال بها، وقد جعلها ابن جنى ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس[3]، وجعلها ابن الأنبارى ثلاثة أيضا: النقل، والقياس، واستصحاب الحال[4]، وجعلها السيوطى جمعا بين ابن جنى والأنبارى أربعة، حيث قال: وأدلة النحو، وقال ابن جني في الخصائص أدلة النحو ثلاثة: السماع والقياس والاجماع، وقال ابن الانباري: أدلة النحو هي: النقل، والقياس، استصحاب الحال[5]، فأصول النحو يفيد المتمرس به فائدة جليلة حيث يضع يده على هذه الأدلة وطرق استعمالها ومبلغ قوة كل منها وأقسامه وضوابطه وأركانه، ولا ريب أن تطبيق ذلك فى المسائل الجزئية يجعل النحوى قادراً على التمييز بين الأقوال آخذاً بأقواها سنداً ومعتمداً فيما يقبل أو يرفض على البرهان والحجة، وبهذا يكون الفكر النحوى فى نمو وحيوية مستمرين[6] .

فائدة علم أصول النحو

إن فائدة أصول النحو هي ((التعويل فى إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك فى أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب))[7]، فأصول النحو يفيد المتمرس به فائدة جليلة حيث يضع يضع يده على هذه الأدلة وطرق استعمالها ومبلغ قوة كل منها وأقسامه وضوابطه وأركانه، ولا ريب أن تطبيق ذلك فى المسائل الجزئية يجعل النحوى قادراً على التمييز بين الأقوال آخذاً بأقواها سنداً ومعتمداً فيما يقبل أو يرفض على البرهان والحجة، وبهذا يكون الفكر النحوى فى نمو وحيوية مستمرين[8].

السماع

إن السماع دليلٌ أصليٌّ أساسيٌّ من أدلّة النحو التي قام عمييا عممُ النحو وأصولُو باتّفاقٍ، إذ لم ينكرْه أحدٌ؛ وهو أوّلُيا وأقواها؛ لأنّه لا يحتاج إلى غيره من الأدلّة، وتحتاج إليه جميعُيا، فكلها مرتبطةٌ به، والمفتقرُ إلى الشيء كالفرع منه، وقد يتّسعُ مفهومُ السماع ووظيفتُه إلى مصطلحاتٍ أخرى يشملها، أو تقتربُ منها كثيرا كالاستقراء والرواية والنقل[9]، وذكر السيوطي في مفهوم السماع بقوله: ((وأعني به ما ثبت في كلام مَن يوثَق بفصاحته، ككلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظمًا ونثرا عن مسلم أو كافر))[10]، وقد عُرف البصريّون بحرصهم الشديد وصرامتهم وتحرّيهم في أخذ اللغة وقبولها، فلم يعتمدوا إلاّ لغةَ مَن تواترت الأخبارُ بفصاحتهم وسلامة لغته من الشوائب بمخالطة الأعاجم، أمّا الكوفيّون

---

(1) الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار: 34/1 ، المكتبة العلمية – بيروت.
(2) القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربى: 13 ، د. غريب نافع.
(3) الخصائص: 34/1
(4) لمع الأدلة: 81
(6) الإصباح فى شرح الاقتراح: 26
(5) الإصباح فى شرح الاقتراح: 26
(6) النحو وكتب التفسير : 86/1 . د./ إبراهيم رفيدة ، الطبعة الثالثة، 1990م، الدار الجماهيرية للنشر - ليبيا .
(7) الإصباح فى شرح الاقتراح: 29
(8) النحو وكتب التفسير: 86/1 . د./ إبراهيم رفيدة ، الطبعة ثالثة ، 1990م، الدار الجماهيرية للنشر - ليبيا .
(9) ينظر: أصول النحو العربي، د.أحمد محمود نحلة: 29 .
(10) الاقتراح ، للسيوطي: 36

فقد اشتهروا بالتوسّع في أمر السماع عن كلّ العرب ونقل كلّ ما وصل إليهم حتى عُرفت مدرستُهم بمدرسة السماع، فقد ((اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون الى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ والكوفييون أوسع رواية ... والكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه بخلاف البصريين))[1] .

أما رأي ابن جني في السماع؛ فقد ذكر في كتابه الخصائص في باب في ترك الأخذ عن أهل المَدَرِ كما أُخِذَ عن أهل الوبر أن:((علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر))[2]، وهناك شروط وضعها في السماع منها:

1- النقل يكون عن العرب الفصحاء مشافيةً أو بواسطة رواةٍ ونقَلةٍ صادقين ثقاتٍ
2- يؤخذ السماع من عربيّ الفصيحُ إذا انتقل إلى لغةٍ أخرى فصيحةٍ وجب الأخذُ بها، واذا انتقل لغة فاسدةٍ لم يُؤخذْ بها.
3- كل ما وردَ عن ظنينٍ أو متّيَمٍ أو مَن لم تُعرَف لو فصاحةٌ يُردُّ ولا يُقبَل [3] ، وقال ابن فارس ((وتؤخذ سماعاً من الرُّواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون))[4]، وأما مصادر السماع فهي:

1- القرآن الكريم:

هو كتاب الله تعالى المنزل على نبيه محمد (ص) المنقول إلينا نقلا متواترا وهو أفصح كلام وأبلغه، ولا خلاف بين العلماء على حجية النص القرآني فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت العرب وأصح منه نقلا، وأبعد منه عن التحريف، ومن هنا ظهرت شواهد القرآن والقراءات في كتب النحو المختلفة، ولقد رأينا أن علماء النحو اعتمدوا القرآن، مادة لعلمهم، واستشهدوا بمئات الآيات، ومنهم من صرح بأن القراءة سنة وأن ما صح منها يعد أساسا للوجه الصحيح في اللغة لكن بعضهم وقف من هذه القراءات موقف المجتهد المصوّب، فإذا لم تكن القراءة تعبر عن القواعد التي استنبطها من اللغة يصرح بأنها لحن، ولو كانت من القراءات السبع المتواترة عن الأمة بالإجماع أو القراءات العشر المتواترة عند القراء وكان بعض نحاة البصرة من بين الذي نصّبوا أنفسهم مهيمنين على تصويب القراء أو تخطئتهم واشتهر أبو عثمان المازني بهذا الموقف، وتبعه المبرد الذي سمح لنفسه أن يرفض بعض القراءات السبعية، مثل قراءة حمزة في الآيتين الكريمتين: ((**وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ**))[5]، بكسر الياء، وقوله تعالى: ((**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**))[6] بكسر الميم، وادّعى أن قراءة ((**ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ**))[7]، خطأ غير جائز في الكلام و إنما يجوز في الضرورة، كما نمى للخطأ من قرأ (آيات) بالنصب في قوله تعالى: ((**وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَ تَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**))[8]، ومن الغريب أن ينسب المبرد إلى أهل المدينة قراءة شاذة في قوله تعالى:((**هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**))[9]، بفتح الراء و المعروف أن قراءة أهل المدينة تعنى باصطلاح العلماء قراءة نافع بن أبي نعيم و هي بالرفع، وقد تابع المبرد المازني في تحامله على الإمام نافع و ذكر ألاّ علم له بالعربية، مستدلا على ذلك بقراءة: ((معائش))[10] ، بالهمزة مع أن نسبتها لنافع غير مشهورة [11] .

---

(1) الاقتراح ، للسيوطي: 128 .
(2) الخصائص: 2/ 7 .
(3) ينظر: الخصائص: 2/ 27 .
(4) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها: 34 .
(5) سورة إبراهيم/ آية 22 .
(6) سورة النساء/ آية 1
(7) سورة الكهف/ آية 25
(8) سورة الجاثية/ آية 5
(9) سورة هود / أية 78
(10) سورة الأعراف / أية 10 وسورة الحجر/ آية 20
(11) ينظر: أصول النحو العربي، د.أحمد محمود نحلة: 33 - 39 .

2- الحديث النبوي الشريف المشهور والمتواتر:

لا يشك مسلم بفصاحة النبي ﷺ، ولم يَدَّعِ أحدٌ عدم الاحتجاج بلفظه، وهو أفصح من نطق بالضاد، وإنما وقع الخلاف بين متأخري النحويين في اتخاذ الأحاديث المروية عن النبي ﷺ مصدراً من مصادر الاستدلال النحوي، لا قدحاً في فصاحته (حاشاه ﷺ) من قِبَلِ من منع ذلك، وإنما توقفاً منهم في ثبوت اللفظ بعينه عن النبي ﷺ دون أن يقع فيه تصرف من قبل أحد الرواة، وما يزال عدد من الباحثين في اللغة يستبعد الوصول من خلال تخريج ودراسة الشاهد الحديثي إلى معرفة اللفظ هل هو محفوظ يمكن الاعتماد عليه في الاستدلال اللفظي، أو أنه غير محفوظ، وما يزال بعضهم يتشبث بأحد الأقوال النظرية في المسألة، وسأذكر باختصار مواقفَ النحويين المتأخرين من مسألة الاستشهاد بالحديث على المسائل النحوية، وهي على النحو الاتي:

الموقف الأول: الاستشهاد بالحديث مطلقا: وهذا يؤخذ من ظاهر صنيع بعض النحويين الذين أكثروا من الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو والصرف وإثبات اللغة دون تحفظ في الجملة، وعلى رأسهم الإمام جمال الدين ابن مالك(672ه) حيث بلغ من الاستشهاد بالحديث مبلغاً لم يُسبق إليه، واقتفى أثره في الاستشهاد عدد من النحويين كالرضي الاستراباذي، وابن هشام، وابن عقيل، وانتصر لهذا الموقف جماعة من النحويين، كالدماميني، والبغدادي، وابن الطيب الفاسي؛ فأيدوا صنيع ابن مالك، وتعقبوا من أظهر مخالفته، وعاب منهجه من علماء النحو.

الموقف الثاني: منع الاستشهاد بالحديث: وهذا الموقف في حقيقته ردة فعل نظرية لتوسع بعض النحويين في الاستشهاد بالحديث على المسائل النحوية، وإثبات القواعد واللغة، واستدراكهم به على متقدمي النحويين، ويمثل هذا الموقف أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي حيثُ تعقبا من سبقهما ممن يستشهد بالحديث، ونسبا إلى متقدمي النحويين كسيبويه وغيره ترك الاستشهاد بالحديث على إثبات اللغة؛ وذلك لجواز الرواية بالمعنى، ووقوع اللحن في الحديث من قبل الرواة.

الموقف الثالث: التوسط بين المنع والجواز: ويمثل هذا الموقف من النحويين الشاطبي والسيوطي، فلم يمنعوا الاستشهاد مطلقاً، ولم يقبلوه مطلقاً، وإنما قالوا بجواز الاستشهاد بما ثبت لفظه عن النبي ﷺ، وذلك من خلال ضوابط، أو قرائن تدل على أنه لم يقع فيه تصرف من الرواة؛ كأن يكون الحديث مما يعتني الرواة بنقل ألفاظه لمعنى خاص فيه، ونحو ذلك[1] .

3- كلام العرب:

وهو المصدر الثالث من مصادر السماع وهو كلام العرب المثبت عن فصاحتهم الموثوق بعروبيتهم شعرا ونثرا وأشهر القبائل التي أُخذ عنهم اللغة سماعا هم: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض طيء، وأما في الشعر فقد عدوا إبراهيم بن هرمة (150ه) آخر شاعر يُحتج بشعره وفصاحته، وقد قبل علماء اللغة الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر ومنتصف القرن الرابع في البوادي، وعلى هذا الأساس قسم النحويين الشعر وكلام العرب عموما من حيث الاستشهاد على طبقات أربع:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم الذين لم يدركوا الإسلام ، كإمرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان بن ثابت .

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق .

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون من بعدهم إلى بشار بن برد وأبي نؤاس فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعيد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم وكانوا يعدونهم من المولدين وأما الطبقة الرابعة فالصحيح (كما يرى البغدادي) أنه لا يستشهد بشعرها مطلقا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق منهم واختاره الزمخشري [2].

---

(1) ينظر: أصول النحو العربي، د.أحمد محمود نحلة: 46 ، 56 .

(2) ينظر: أصول النحو العربي، د.أحمد محمود نحلة: 57 - 67 .

المبحث الثاني
أدلة النحو الصناعية

إن المتتبع لأبواب النحو ومفرداته، يرى بوضوح عمل النحويين القدماء في رحلتهم الشاقة مع الدرس النحوي، فقد بذلوا الوسع في عملية تقعيد القواعد، وإثبات صحة التراكيب، حتى يصلوا إلى تلكم المفردات النحوية التي تحتكم لنظام نحوي أساسه الأصول والأدلة، وقد إعتمد النحويون في تقرير مفردات النحو وأحكامه على مجموعة من الأدلة النحوية هي: (السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال)، وغيرها من الأدلة الأخرى، وسوف نشرح هذه الأدلة ونبيّنها بالتفصيل، حسب ورودها في المباحث .

مفهوم القياس

القياس لغة: يعني التقدير: قال الجوهري: قستُ الشيء: أي قدرته على حاله، ويقال: قيس رمح، وقاس رمح، أي قدر رمح[1]، وأما أصطلاحا فقد حده عيسى بن علي الرماني بقوله:((الجمع بين أول وثاني يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول))[2]، وحدَّه الأنباري بأنه ((حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه))، أما ابن الحاجب فقد عرفه بقوله: ((القياس لغة: التقدير، قست الثوب بالذراع، وفي الاصطلاح: مساواة فرع لأصل في علة حكمه))[3] .

أما المعاصرون فقد حدَّته الدكتورة خديجة الحديثي (رحمها الله) على أنه ((حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يُسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينها))[4]، وقال الدكتور مهدي المخزومي في تعريفه بأنه ((حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ))[5]، وبفضل القياس استطعنا أن نحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، فلم نأخذ العربية جميعها بالسَّماع، كأن نقول: طِباعة وصِحافة، على مثال قول العرب: تِجارة وزِراعة، وكأن ترفع في كلامك ما يستحق أن يكون فاعلاً، وأن تنصب ما يستحق أن يكون مفعولاً به... وهلم جرًّا .

نشأة القياس وتطوره:

إن القياس قديم في العربية، وقد لجأ إليه النحويون منذ وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه بعد أن أصبح علمًا قائمًا بذاته؛ فيروي ابن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء ما نصه: ((وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها:أبو الأسود الدؤليُّ))[6]، وذكر ابن سلام أيضًا أنَّ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي: ((كان أول من بَعَجَ النَّحوَ ومَدَّ القياس والعلل))[7]، ثم جاء من بعدهما الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي قيل عنه: إنَّه: ((كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه))[8]، وقد عدَّه ابن جني ((سَيِّد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه))[9]، ولا ريب أنَّ النحويين النحويين بعد الخليل، بصريَّهم وكوفيَّهم، قد نهلوا من معين علمه، وعَبُّوا من بحر فكره وعقله، فهذا سيبويه تلميذه الذي يمثل أنموذجًا على ذلك، إذ اعتدَّ بالقياس اعتدادا كبيرا، وكتابه خير دليل على ذلك، وقد جاء بعد سيبويه نحاة اهتموا بالقياس، وأَوْلَوْهُ عنايتهم، ومنهم أبو الحسن الأخفش الذي لازم سيبويه وتتلمذ له، وأخذ عنه، وألف في القياس كتاب(المقاييس في النحو) ومنهم أبو عثمان المازني الذي كان يقول: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[10]، وما كتابه التصريف الذي شرحه ابن جني إلا دليلا على

---

(1) ينظر: الصحاح: 3/ 968 .
(2) الحدود في النحو: 38 .
(3) منتهى الأصول والأمل: 166 .
(4) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 231.
(5) في النحو العربي نقد وتوجيه: 20
(6) طبقات فحول الشعراء: 1/ 12 .
(7) طبقات فحول الشعراء: 1/ 14 .
(8) بغية الوعاة: 1/ 557 .
(9) الخصائص: 1/ 362 .
(10) ينظر: الخصائص: 1/ 115 .

اعتنائه واهتمامه الكبير بالقياس على كلام العرب، ومنهم: أبو العباس المبرد الذي قال فيه الأزهري: كان من أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه[1]، وكان أبو بكر بن السراج من متأخري المدرسة البصرية الذين اهتموا بأصول العربية وجمعوا مقاييسها، فقد عني بالقياس عناية شديدة جعلته يهاجم من يعتدون بالشواذ والنوادر، داعيًا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية[2] ولم يقتصر الاهتمام بالقياس على البصريين فحسب، بل اهتم به النحويين الكوفيون إلا أنَّهم اتسعوا في رواية الأشعار وعبارات اللغة، ولم يقفوا عند القبائل التي احتج البصريون بلغتها وقاسوا عليها، بل تعدوا هذه القبائل ولم يتحرجوا من الأخذ عن سكان الحواضر كما تحرج البصريون، ممن اهتم بالقياس من الكوفيين الكسائي؛ فقد اعتد به، واعتمد عليه، وتساهل فيه حتى إنَّه كان يرى أن النحو كله قياس[3] .

أركان القياس:

أجمع اللغويون العرب على أهمية القياس في بناء الدرس اللغوي العربي؛ فاعتبروه أصلًا من أصول أدلة النحو الإجمالية ولكنهم مع ذلك ضيقوا مفهوم القياس وقيدوه بضوابط لغوية تحول دون عبث اللغويين والنحويين؛ فارتبطت بعض تلك الضوابط بأصل القياس، وبعضها الآخر كانت متعلقة بتطبيقات القياس؛ وعلى أساس ذلك تلونت تعاريفهم، وتمخضت تبيقاتهم له في بساط اللغة والنحو وقد أطلقوا على تلك الضوابط مصطلح (أركان القياس)[4]، ولما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع، فلا بدَّ له من أركان أربعة يجب توافرها حتى تصح عملية القياس، وفي هذا يقول الأنباري: ((ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعِلَّة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والعِلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعِلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كلِّ قياس من أقيسة النحو))[5] .

الفصل الثاني

المبحث الأول: أصول النحو السماعية عند المبّرد

لقد اعتمد المبرّد كغيره من علماء عصره في تأصيله قواعد النحو ووضع أصوله وأسسه على السّماع؛ فالسّماع يعني النّقل المباشر عن القراء والرّواة، وعلماء اللغة العرب الذين يوثق بفصاحتهم، وكان المبرّد ينقل شواهده عن الأعراب بطريقتين:

الطريقة الأولى: عن طريق شيوخه الذين نقل عنهم اللغة: كالجرمي، والمازني، والسّجستاني، فأحيانا كان يصرّح باسم الشّيخ الذي ينقل عنه، وأحيانا لم يكن يصرّح بذلك .

الطريقة الثانية: كانت طريقة المشافهة من الأعراب مباشرة أو السماع منهم، وقد ساعده الجو الثقافي على لقاء الأعراب وسماع القصائد والأبيات واستنباط القواعد والأصول النحوية وتثبيتها[6]، فكان يقول: ((ممّا يؤكِّد ذَلِك السماعُ قَول الأَصمعيّ فِيمَا حدَّث بِهِ عُلَمَاؤُنَا إِنَّ أَعرابيّا سمع كَلَام خلَف الأَحمر فَقَالَ يا أَحمرُ إِنَّ عنْدك لأَشاوَى فَقلب الياءَ واوا وأَخرجه مُخْرَج صحراءَ وصحارَى فكلُّ مقلوب فَلهُ لَفظه))[7]، فقد اعتنى المبرّد بالسماع عناية بالغة ومضى على أثر استاذه المازني الذي لا يرتضي القراءات الشاذة ما دامت لا تطرد مع القواعد النحوية، وتشدد مثل سالفيه في قبول الرواية عن العرب، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة ما دانت لا تستقيم مع مقاييسه، ومن ذلك قوله في باب الهمزة ((فإِذا كَانَتَا - أي همزتي التخفيف التحقيق - فِي كَلِمَتَيْنِ فإِنَّ أَبا عَمْرو بن العلاءِ كَانَ تَخْفيف الأُولى مِنْهُمَا وعَلى ذَلِك قرأ

(1) ينظر: تهذيب اللغة: 1/ 24 .
(2) ينظر: المدارس النحوي، شوقي ضيف: 124 .
(3) ينظر: المصدر نفسه: 159 .
(4) ينظر: لمع الأدلة: 90 .
(5) لمع الأدلة: 93 .
(6) ينظر: المقتضب: 2/ 81 ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت .
(7) المقتضب: 1/ 31

فِي قَوْله تعالى:((**فقد جَاءَ أشراطها**)) إلاَّ أَن تبتدأ بهَا ضَرُورَة كامتناع السَّاكِن))[1]، ومثال آخر قوله تعالى: ((**ثمَّ لْيقطعَ فلْينظرْ**))[2]، قرئت الآية المباركة بتسكين لام الأمر في كلمة (لِيقطعْ) ورمى المبرد هذه القراءة باللحن، وهي من القراءات السبعة، وقد ورث المبرد عن شيخه المازني هذا الموقف من القراءات فكان يتمسك بالأصل النحوي، ويُخضع المسموع من الآثار الفصيحة للقواعد قال لو صليت خلف إمام يقرأ (وما أنتمْ بِمُصرخِي) ويقرأ ((**واتقوا الله الذين تسَّاءلون به والأرحامَ**))[3]، لأخذت نعلي ومضيت، فالمبرد عنيف في رده القراءة التي لا توافق قياسه النحوي[4]، فقد هاجموا نحاة البصرة القراء هجوما عنيفا بسبب تلحينهم ورد قراءاتهم وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيبا كبيرا في قيادة هذه الحملة العنيفة، فقد ختم في كتابه التصريف حملة الطعن على القراء والسخرية منهم وعدهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني، وقد اقتدى به تلميذه المبرد فب ذلك[5] .

إن من أدلة السماع الأخرى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عليه، والمبرّد لم يستشهد إلا بأربعة أحاديث نبوية، ولم يصرّح بها أحاديث صادرة عن النبي محمد (ص)، والحث أن الأحاديث النبوية الشريفة لم تشغل بال النحويين في دراستهم لمسائل القياس النحو، ويدل على ذلك أن سيبويه لم يسأل شيخه عن توجيهٍ نحويّ لحديث من الأحاديث النبوية، وإنما كان يسأله عن آية أو بيت من الشعر أو عن قول للعرب، لذلك جاءت الأحاديث في كتابه سيبويه تعدُّ على أصابع اليد الواحدة[6]، ومن أمثلة الأحاديث استشهاد المبرد في باب الاستغاثة بحديث لم ينسبه لقائله وهو ((فَإِذا دَعَوْت شَيْئا على جِهَة الاستغاثة فَاللَّام مَعَه مَفْتُوحَة تَقول يَا للنَّاس وَيَا لله وَفِي الحَدِيث لما طعن العلج أَو العَبْد عمر رَحمَه الله صَاح يَا لله لْلمُسلمين فَإِن دَعَوْت إِلَى شَيْء فَاللَّام مَعَه مَكْسُورَة تَقول يَا للعجب وَمَعْنَاهُ يَا قوم تَعَالَوْا إِلَى الْعجب فالتقدير يَا قوم للعجب أَدْعُو))[7].

ومن أدلة السماع الاخرى هو كلام العرب الشعري والنثري، وفيما يخص الشواهد الشعرية فقد اعتمد المبرد على الشعر اعتمادا كبيرا في استشهاده وقياسه، ومن هذه الاشعار شعر الفرزدق والأعشى ورُؤبة بن العُجاج وذي الرّمة وأمرؤ القيس والنابغة الذبياني وحسان بن ثابت، ومن ذلك استشهاده بقول الشاعر جرير:

فغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْباً بلغتَ وَلَا كِلابا[8]

واستشهد أيضا بقول الشاعر:

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلَة اللِّوَى والعيشَ بعد أُولئكَ الأَيامِ[9]

حيث استشهد بالبيتين على أن (غُضَّ - ذُمَّ) يجوز فيها ثلاثة أوجه وهي: (غُضِّ، غُضُّ، غُضَّ، ذُمِّ، ذُمُّ ، ذُمَّ)، واستشهد بقول الشاعر:

لَا مَهْلَ حتَّى تَلْحَقِي بعَنْسِ أَهلِ الرِياطِ البِيْضِ والقَلَنْسِي[10]

ومومطن الشاهد في هذا البيت هو (القلنسي) حيث أبدل الواء ياءً في القلنسي إذا أن الأصل القلنسو من (قلنسوة) .

أما الشواهد النثرية فقد استعان المبرّد بكلام العرب المنثور في دعم القواعد النحوية المستنبطة وتأصيلها وتعزيز آراءه في القضايا اللغوية، ومن الشواهد النثرية الواردة في عنده نذكر قوله في باب (ما يجوز أن

---

(1) المقتضب: 1/ 158 .
(2) سورة الحج / آية 10
(3) سورة النساء / آية 1 .
(4) ينظر: القياس في النحو العربي، سعيد جاسم الزبيدي: 86 - 87 .
(5) ينظر: المقتضب: 1/ 111، مقدمة المحقق .
(6) ينظر: الجمل في النحو المنسوب الى الخليل دراسة تحليلة، لمحمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف- الأسكندرية، ص: 123 .
(7) المقتضب: 4/ 254
(8) ينظر: المقتضب: 1/ 185
(9) ينظر: المقتضب: 1: 185
(10) المقتضب: 1/ 188

تُحذف منه علامة النداء وما لا يجوز ذلك فيه): ((وَقَالُوا فِي مثل من الْأَمْثَال والأمثال يستجار فِيهَا مَا يستجاز فِي الشّعْر لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال لَهَا افتد مخنوق وَأصْبح ليل وأطرق كرا يُرِيدُونَ ترخيم الكروان))[1]، الكروان))[1]، وقوله في موضع آخر: ((فَأَما قَوْلهم هُوَ مني مقْعد الْقَابِلَة ومنزلة الْوَلَد فَإِنَّمَا أَرَادَ أَن يقرب مَا بَينهمَا وَإِذا قَالَ هُوَ مني مناط الثريا فَإِنَّمَا معنى هَذَا أبعد الْبعد))[2]، وقال في باب مسائل أفعل: ((لَو قَالَ قَالَ قَائِل: مَعْنَاهُ: أَنَّهَا أول مَا تكون إِذا كَانَت فتية، على قِيَاس: هَذَا بسرا أطيب مِنْهُ تَمرا - كَانَ مجيدا فَأَما قَوْلهم: الْبر أرخص مَا يكون قَفِيزا بدرهم، وَالزَّيْت أرخص مَا يكون منوين دِرْهَم فعلى هَذَا))[3]، وقال مستشهدا على زبادة كان : ((ونقول إِن زيدا كَانَ مُنْطَلقًا نصبت زيدا بِإِن وَجعلت ضَمِيره فِي كَانَ وَكَانَ وَمَا عملت فِيهِ فِي مَوضِع خبر إِن وَإِن شِئْت رفعت مُنْطَلقًا فَيكون رَفعه على وَجْهَيْن، أَحدهمَا أَن تجْعَل كَانَ زَائِدَة مُؤَكدَة لْلْكَلَام نَحْو قَول الْعَرَب، ولدت فَاطِمَة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يُوجد كَانَ مثلهم على إِلْغَاء))[4] .

المبحث الثاني
أصول النحو القياسية عند المبّرد

يعدُّ القياس من أدلة النحو الأساسية ولابدَّ من الإشارة الى إسناد القياس الى السماع، إذ كيف يُقاس على ما لم يُسمع ؟ لذا وجدنا المبرّد يهتم بالقياس، وتدل أقوله فيه على أنه أوجب في المقيس عليه الكثيرة، وأنه لا يُؤخذ بالقليل، ولا يُقاس على الشاذ، وهذا ظاهر في قوله: ((القياس المطَّرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة))، وقوله أيضا: ((إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك))[5]، وإن المبرد تعمق في اتجاه القياس، وإن المغالاة فيه قد تُعزى إليه، فقد اهتم اهتماما بالغا فيه، وكان يقيس على كثير من كلام العرب، والمبرد يقيس أحيانا على القليل، وهو من باب التوسع في القياس، لكنه سرعان ما نجده يعلل ويسوّغ، ولا يردُّ على ما خرج عن القياس، وخير مثال ذلك ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب، كقوله: ((وَذَلِكَ قَوْلك فى الرجل تنسبه إِلَى أتـه طَوِيل اللِّحْيَة: لحيانى، وفى طَوِيل الجمة: جمانى، وفى طَوِيل الرَّقَبَة: رقبانى، وفى كثير الشّعْر: شعرانى؛ فَإِنَّمَا زِدْت لما أَخْبَرتك بِهِ من الْمَعْنى فَإِن نسبت رجلا إِلَى رَقَبَة، أَو شعر، أَو جمة / قلت: جمى، وشعرى، ورقبى، لِأَنَّك تزيد فِيهِ مَا تزيد فى النّسَب إِلَى زيد، وَعَمْرو))[6] .

لقد عُرف على المبرد التزامه القياس مذهبا متمسكا بمقولة شيخه المازني((كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)) ثم التزامه بالأصول في ردِّ ما خرج على القياس، ومن أمثلة ذلك قول المبرد في باب (ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين): ((اعْلَم أَن مَا كَانَ من ذَلِك على فعل فَإِن الْألف مبدلة من يائه أَو واوه وَذَلِكَ قَوْلك: رَحا، وَقفا، وعصا: أعلم أَن النّسَب إلة مَا كَانَ من الْيَاء كالنسب إِلَى مَا كَانَ من الْوَاو وَذَلِكَ أَنَّك تقلب هَذِه الْألف واوا من أَي البابين كَانَت تَقول فِي قفا قفوى وَفِي عَصا عصوى، وَكَذَلِكَ حَصى، ورحى تَقول: حصوى، ورحوى وَإِنَّمَا قلبت الْألف المنقلبة من الْيَاء واوا؛ لكراهيتك اجْتِمَاع الياءات والكسرات، فَصَارَ اللَّفْظ فى النّسَب إِلَى الْمَقْصُور الذى على ثَلَاثَة أحرف وَاحِدًا))[7]، ومثال آخر استقبح المبرّد غضافة النعت للعدد وجاء في باب (ما يضاف إليه من العدة من الأجناس وما يمتنع من الاضافة) قوله: ((اعْلَم أَنه كل مَا كَانَ اسْما غير نعت فإضافة الْعدَد إِلَيْهِ جَيِّدَة وَذَلِكَ قَوْلك عِنْدِي ثَلَاثَة أجمالٍ وَأَرْبَعَة أينق وَخَمْسَة دراهمَ وَثَلَاثَة أنفس فَإِن كَانَ نعتا قبح ذَلِك فِيهِ إِلَّا أَن يكون مضارعا للاسم وَاقعا موقعه وَذَلِكَ قَوْلك عِنْدِي ثَلَاثَة قريشيين وَأَرْبَعَة كرام وَخَمْسَة ظرفاء هَذَا قَبِيح حَتَّى تَقول ثَلَاثَة

(1) المقتضب: 4/ 261 .
(2) المصدر نفسه: 3/ 343 .
(3) المصدر نفسه: 3/ 253 .
(4) المقتضب: 4/ 116 .
(5) الكامل في اللغة والأدب: 1/ 33 ، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة – 1997.
(6) المقتضب: 3 / 144 .
(7) المقتضب: 3/ 136 .

رجال قريشيين وَثَلَاثَة رجال كرام وَنَحْو ذَلِك فَأَما الْمُضَارع للأسماء فنحو جَاءَنِي ثَلَاثَة أمثالك وَأَرْبَعَة أشباه زيد كَمَا قَالَ الله عز وَجل {من جَاءَ بِالْحَسَنَة فَلهُ عشر أَمْثَالهَا} وَقد قرئَ {فَلَهُ عشر أَمْثَالهَا} فَهَذِهِ الْقِرَاءَة المختارة عِنْد أهل اللُّغَة))[1]، وقد بالغ المبرد في القياس الى حدٍّ قام بردِّ فيض من المرويات تمسكا بقياس عقده البصريون على استقراء ناقص، ومن مواقفه هذه أنه يرى أن قولهم: (لولاك ولولاي ولولاه) لحن، والمعروف أن لولا أداة شرط تقترن باسم ظاهر أو ضمير رفع، فإذا أتصلت بضمائر النصب أو الخفض في قولهم: لولاي ولولاك ولولاه فهي عند سيبويه حرف جر، وعند الأخفش إنها على بابها وإن ذلك مما وقع فيه ضمير الخفض المتصل موقع ضمير الرفع المنفصل، أما المبرد يرى أن لولا لا تجر الظاهر فكيف تجر المضمر ؟ لكن يرى أن لولاك ولولاي ولولاه لحن، وقياسه في ذلك قول الشاعر يزيد بن الحكم الثقفي معاتيا ابن عمه:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه في قلة النيق منهوي

قال المبرد: هذا لحن لا ينبغي الاحتجاج به، وذكر قائلا ((والذي أقوله أن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: لولا أنت، كما قال عز وجل: (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[2] ومن خالفنا فهو لا بدَّ يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده))[3]، ومن الأمثلة القياس الأخرى أن سيبويه وجمهور النحويين يرون أن الاسم يرخم في غير النداء عند الضرورة ويكون ترخيمه على لغة من نوى ومن لم ينو، وأعترض المبرّد على ذلك وقتصر الترخيم على لغة من لم ينو خاصة، وقياسه أن ذلك حذف في غير النداء فصار بمنزلة ما حذف من الاسماء نحو: يد، دم ، وهذا النوع إنما يكون إعرابه في الحرف الذي يلي المحذوف ولا ينظر غيره[4]، وشاهده في ذلك قول الشاعر:

إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته أو امتدحته فإن الناس قد علموا [5]

المبحث الثالث

الأدلة النحوية الآخرى (الإجماع ، استصحاب الحال)

مفهوم الإجماع

الإجماع: هو أحد أدلة النحو المعتبرة ويراد به إجماع علماء البلدين البصرة والكوفة، قال عنه ابن جني في الخصائص: ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة))[6]، فكل مَن فُرِق له عن علة صحيحة وطريقة نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره، إلا أننا لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان، وقد عرفه آخرون بأن الإجماع: وهو اتفاق علماء النحو والصرف على مسألة أو حكم والمراد بالعلماء أئمة البلدين الكوفة والبصرة ، أو أكثر النحويين، لا كلّ العلماء في العصور، ومن خلال هذا التعريف نجد أن معنى الإجماع والجمهور، في تعريفه، لا يعني الإجماع المطلق لكل النحويين، بل يُقيَّد في أكثر العلماء، وفي علماء أو نحاة الكوفة والبصرة فقط. ومن هنا نفهم بسهولة أن الإجماع ورأي الجمهور لا يعني رأي كل النحويين على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم وعصورهم، ونفهم أيضا أن هنالك العديد من النحويين الذين خالفوا هذا الإجماع وخالفوا رأي الجمهور؛ فهو إذن، ليس بالحجة القاطعة[7] .

---

(1) المقتضب: 2/ 185 .
(2) سورة سبأ / آية 31
(3) الكامل في اللغة والأدب: 3/ 247 .
(4) القياس في منهج المبرد، د. صاحب أبو جناح، (بحث) مجلد المورد، مجلد 9 ، عدد 3 ، 1980، ص: 35
(5) الكتاب: 2/ 272
(6) الخصائص: 1/ 190
(7) النحو الى أصول النحو، لعبد الله العُتيق: 9 .

نشأة الإجماع

إن الوعي بالإجماع كان مبكرا بدءا بكتاب سيبويه ، وقد أكدت الدكتورة خديجة الحديثي الحقيقة القائلة بأن الإجماع أصل معتمد في كتاب سيبويه إلا أن ملامحه لم تكن واضحة على الرغم من أن الفكرة كانت موجودة في كتابه، تقول في ذلك: ((...أما سبب عدم تبينه في الكتاب – كما نرى- فهو عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الآراء والمذاهب ، وعدم وجود مدارس نحوية متعددة ، ولم تكن الخلافات في الآراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه، حيث تشعبت الآراء واختلفت المذاهب واستقرت قواعد النحو وأصوله، وتبينت أدلة النحويين وحججهم وخاصة في زمن ابن جني وابن الأنباري وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان ومن جاء بعدهم))[1]، وبتقدم الزمن وازدياد عدد دارسي النحو العربي وكثرة النحويين اتخذ الإجماع صورة أوضح وأوسع مما كان عليه في كتاب سيبويه، وأصبح يستعمل على أنه أصل من أصول النحو العربي الذي يمكن أن يبنى في ضوئه بعض القواعد والأصول، وأول من تحدث عن الإجماع في النحو ابن جني في الخصائص وحصره في إجماع أهل البلدين، ومما وقف الإجماعُ فيه دون الحكم أن أبا العباس المبرد أنكر جواز تقديم خبر ليس عليها، فاحتج عليه بأن هذا أجازه سيبويه وكافة البصريين والكوفيين، فإذا كان هذا مذهب البلدين وجب أن ينفر من خلافه، فقد ذهب الكوفيون، والمبرِّد، والزَّجاج، وابن السَّرَّاج، وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك إلى منع تقديم خبر ليس عليها، وذهب أبوعلي الفارسيُّ، وابن بَرْهان إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، نحو: قائمًا ليس زيدٌ، ونُقل عن سيبويه قولان، أحدهما: المنع، والثاني: الجواز، ولم يَرد عن العرب تقدّم خبر ليس عليها وهذه حجّة المانعين وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها وهذه حجة من أجاز تقدم الخبر عليها كقوله تعالى: ((أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) فكلمة يوم: ظرف معمول للخبر (مصروفًا) وهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدم على ليس، والقاعدة عند العلماء لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل[2]، وكان الإجماع عند المبرِّد أصلا مرعي الجانب لا تصح مخالفته ومن
خرج عليه فقد ألحق بنفسه الخز ، وكيف يجوز للمحتج في نظر المبرد أن يخالف الاجماع والإجماع عنده أصل لا يخالف وقد صرَّح بذلك حين رد على من زعم أن همزة أولق و أيصر زائدتان قال: ((تَقول فِيهِ: ألق الرجل فَهُوَ مألوق، فقد وضح لَك أَن الْهمزَة أصل وَالْوَاو زَائِدَة؛ لِأَن الْهمزَة فى مَوضِع الْفَاء من الْفِعْل؛ فقد وضح لَك أَنَّهَا فوعل وَكَذَلِكَ (أيصر؛ لِأَن فِيهِ يَاء، وهمزة فكلاهما من الْحُرُوف الزَّوَائِد، فَجَمعه على إصار؛ فقد بَان لَك أَن / (أيصر) فيعل))[3]،
وقد اجمع النحويون على أن الهمزة في (ألق وأيصر) أصلية أما من قال بزيادتها قالوا أولق أفعل دون فوعل قالوا يجوز أن تكون الهمزة في ألق منقلبة عن الواو المضمومة كأن أولا : ولق ثم قلبت همزه كما تقول أعد في وعد ووزن قد رد ذلك القول من جميع النحويين بقولهم : فالجواب عن هذه الزيادة أنهم قد قالوا مألوق، فلو كانت الهمزة فيه ألفا إنما هي مقلبة عن الواو في ولق كما يدعى الخصم ، لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب، وكانوا يقولون مولوق ومن التزم هذا زيادة الهمزة خالف جميع النحويين وكفى بذلك عيبا وفي بناء اليوم على أفعل يرى المبرد أنه يكون على أيمت[4] .
إن المبرّد يقول في تحقيير رسائل و قبائل قال تصغر على (رسيئل وقبيئل) في قول جميع النحويين وقد أيدهم المبرد في ذلك وعلل لذلك بقوله: ((فأقروا الهمزة وحذفوا الألف، لأن الهمزة متحركة والألف ساكن والمتحرك حرف حي وهو في موضع الملحق بالأصول كما أ يدهم في تأنيث الفعل مع الفعل إذا كان الفاعل حقيقي وجب تأنيث فعله لذلك يقولون : لا يجوز قام هند أما إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي بفاصل طال فانه يجوز تأنيث الفعل فيجوز مع " حضر القاضي اليوم امرأة "هذا قول جميع النحويين وأيدهم هو في ذلك[5]، وقد يرجح المبرد قول النحويين ويرى صحته واجتماعهم عليه فيوافقهم عليه من

(1) الشاهد وأصوله في كتاب سيبويه: 25
(2) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 1/ 131

(3) المقتضب: 3 / 316 .
(4) ينظر: المقتضب: 391
(5) المقتضب: 2/ 286 .

ذلك قولهم في إفراد الأداة(أي) في الاستفهام فيرى النحويون إفرادها إذا كان المستفهم عنه مفردا أو مثنى أو مجموعا كما يجوز تثنية الأداة مع المثنى وجمعها مع الجمع، قال المبرد: فإن قلت رأيت الرجلين أو أخويك، فقلت : أيان الرجلان وأيان أخواى، هذا الذي يرجحه المبرد ويختاره النحويون .
لقد كان المبرد مدققا نظارا ، ذا شخصية مستقلة لا يخضع لرأي أحد من النحويين ، لكن شخصيته تلك لم يكن لتصل به إلى درجة تجعل منه صاحب مذهب نحوي أو تبلغ به حد التفرد بالرأي في أكثر المسائل .

استصحاب الحال

ويسمى أيضا بـ(أصل الوضع وأصل القاعدة، والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل، واستصحاب الأصل)، وهو في اللغة: " المصاحبة أو استمرار الصحبة، ويعني في الاصطلاح: ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[1]، وهو من الأدلة المعتبرة ، وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن سيبويه اعتمده أصلا من أصوله في بناء الأحكام وإصدارها، فقالت: ((أما سيبويه فقد استدل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه وإن لم يصرح به، ولم يسمه استصحاب حال أو استصحاب أصل كما رأينا ذلك عند البصريين والكوفيين وغيرهم من النحويين، إلا أننا حاولنا تتبع المواضع التي استدل عليها باستحصال الأصل فيها وفي أمثالها، فوجدناها كثيرة، منها ما يخص أبنية الكلم ومنها ما يخص الأساليب والعبارات ومنها ما كان عاماً))[2]، ولم يتعرض ابن جني إلى ذكره مباشرة وإن طبّقه كغيره من النحويين، ولعل أول من تحدَّث عنه وعرَّفه هو ابن الأنباري الذي عدَّه دليلا ثالثا بعد السماع والقياس واستصحاب الحال مصطلح فقهي أصولي في الأصل ويعني عندهم: بقاء الأمر على ماهو عليه ما لم يوجد ما يغيره، ومن أمثلته عند النحويين استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حل الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب[3] .
أنَّ المتتبِّع لكتاب "المقتضب" لهذا العالِم الكبير، يجده يستعمل الاستصحاب في حوالي سبعين مسألةً، وهو يعبِّر عنه بالعديد من العبارات، منها ما استعمله سيبويهِ، ومنها ما زاده هو، وقبل ذكر هذه العبارات وبيان المسائل التي تتعلَّق بها، ينبغي الإشارة إلى أنَّ المبرِّد قد استعمل لفظ (تستصحب) مرة واحدة في كتابه، ولكنْ بمعناه اللغويّ، يقول: ((اعْلَم أَن الْأَشْيَاء الَّتِي لَا تستصحب فتحتاج إِلَى الْفَصْل بَين بَعْضهَا وَبَعض تلحقها ألقاب تميز جِنْسهَا من جنس غَيرهَا وَذَلِكَ قَوْلك هَذِه أم حبين وَهَذَا سَام أبرص وَأَبُو بريص وَهَذَا أَبُو جخادب لضرب من الجنادب وَكَذَلِكَ هَذَا أَبُو الْحَارِث للأسد وَهَذَا أُسَامَة وَهَذَا ثعالة للثعلب))[4]، فمن الواضح أنَّ مراده هنا بالأشياء التي لا تستصحب: ما لا يستأنسه الإنسان فيلازمه من الحيوانات ونحوها، ومعنى الملازمة هو المعنى اللغويُّ للاستصحاب، وعلى هذا يصحُّ القول بأنَّ (الاستصحاب) ومشتقاته باعتباره مصطلحًا علميًّا لم يرد في كتاب (المقتضب) للمبرد، ومن ذلك قوله في الحديث عن حركة همزة الوصل: ((هذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدئ مكسورة... فإن كان الثالث من (يَفْعل) مضمومًا ابتُدئت مضمومة... تقول لها: أُغْزِي، أُعْدِي؛ لأنَّ الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء، ولكنَّ الواو كانت في (يَعْدُو) ساكنة، والياء التي لحقت للتأنيث ساكنة، فذهبت الواو؛ لالتقاء الساكنين، والأصلُ أن تكون ثابتة))[5]، ومنه قوله عن دلالة اسم الفاعل: ((وأمَّا (قاتل)، فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل))[6]، ومنه قوله: ((إذا اجتمع مذكَّر ومؤنَّث، جُعل الكلام على التذكير؛ لأنه الأصل))[7]، ومنه قوله في الحديث عن الصفة المشبهة إذا أضيفت: ((ويجوز أن تقول: هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ، فالوجه لم يَجْعَل (حَسَنًا) معرفة،

(1) الإغراب في جدل الإعراب، لابن الانباري: 93 .
(2) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي: 68 .
(3) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو لعبد الرحمن بن الانباري: 95 .
(4) المقتضب: 4/ 319 .
(5) المقتضب: 1/ 81 .
(6) المقتضب: 3/ 113 .
(7) المقتضب: 2/ 182 .

وإن كـــــان مضـــــافًا إليـــــه؛ وذلـــــك لأنَّ التنـــــوين هـــــو الأصـــــل))[1] .

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله تعالى الذي أعانني على إتمام هذا البحث حتّى اكتمل واستوى على سوقه، وبعد هذه الرحلة العلمية في رحاب أصول النحو العربي عند المبرّد، وصلنا الى أهم النتائج المستحصلة وجاءت كالآتي:

1- يعد المبرّد أحد بأنه حامل لواء مدرسة البصرة بعد سيبويه والمازني لبراعته في اللغة وتمكنه منها .
2- بالرغم من مكانة المبرّد العلمية والأدبية وغزارة علمه واتساع معارفه إلا أنه لم يصل إلينا من آثاره إلا العدد القليل .
3- إن أصول النحو عند أغلب العلماء هي: القياس، والسماع، والاجماع .
4- إن الغاية الرئيسة من أصول النحو هي لفائدة الباحث المتمرس لكي يضع يده على الأدلة النحوية ومعرفة طرق استحصالها وضوابطها .
5- إن المبرّد اعتمد كثيرا على السماع في تأصيله لقواعد النحو ووضع أصوله وأسسه .
6- اعتنى المبرّد بالقياس عناية فائقة وتعمق فيه وبالغ فيه كثيرا .
7- بالرغم من حجية الإجماع وقوته بين الآراء النحوية إلا أن المبرّد خالف الإجماع في بعض المواطن متمسكا برأيه واجتهاده، فالمبرّد لم يخضع لرأي أحد من النحويين .

قائمة المراجع المصادر

1. الإصباح فى شرح الاقتراح: تحقيق د./ محمود فجال – دار القلم – دمشق (1409هـ – 1989م).
2. أصول النحو العربى: المقدمة د./ محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة 1982م.
3. أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية - بيروت، الطبعة الأولى، 1978 .
4. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لابن الانباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية - 1957م .
5. الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، 1409 - 1989 م .
6. الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الانباري، مكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1424هـ- 2003م
7. بغية الوعاة، للسيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا، عدد الأجزاء 2 .
8. التعريفات للجرجانى، دار الكتب العلمية – بيروت (1421هـ – 2000م).
9. تهذيب اللغة للأزهرى، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، 2001م .
10. الجمل في النحو المنسوب الى الخليل دراسة تحليلة، لمحمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف- الأسكندرية .
11. الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، عدد الأجزاء 3
12. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، مطبعة جامعة تكريت، الطبعة الأولى، 1974م .
13. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الطبعة الأولى 1418هـ-1997م .
14. طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجحمي، محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني، السعودية - جدة، عدد الأجزاء 2 .

(1) المقتضب: 4/ 185

15. في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1986م .
16. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، 1426 هـ - 2005 م .
17. القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربى، د. غريب نافع،
18. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د.سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق - مصر، 1997م .
19. القياس في منهج المبرد، د. صاحب أبو جناح، (بحث) مجلد المورد، مجلد 9 ، عدد 3 ، 1980 .
20. الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة - 1997
21. لسان العرب، لابن منظور، لناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - 1414ه ، عدد الأجزاء: 15
22. المبرد حياته وآثاره، لأحمد حسنين القرني، وعبد الحميد فرغلي علي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة، 1971م .
23. المدارس النحوي، د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، الطبعة السابعة .
24. المصباح المنير، للحموي، المكتبة العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: 2
25. المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة .
26. المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى، دار الكتب العلمية – بيروت (1418هـ – 1997م).
27. المقتضب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت .
28. النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم رفيدة ، الطبعة الثالثة ،1990م ، الدار الجماهيرية للنشر - ليبيا .